عنوان المحاضرة: المُتشدِّدون في الجرح والتعديل والاسباب الحاملة على التشدد

الشِدَّة في اللغة هي : الصلابة ، وهي : نقيض اللين ، وتكون في الجواهر والأعراض ، والتشديد خلاف التخفيف.

ونستطيع أن نفهم من عبارات المحدِّثين أن المراد بالتشديد في الجرح والتعديل عندهم هو :

الإسراف والتعنُّت في الجرح بحيث يجرح الناقد الراوي ويرد رواياته من أجل هفوةٍ يسيرة ، أو ذنبٍ صغير ، أو خلافٍ سائغ في المُعتقد ، أو الأحكام فيجرح المتشدد الراوي بأدنى جرح ، ويُطلق عليه ما لا ينبغي إطلاقه .

فالمُتشدد هو : من يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويجرحه بأدنى جرح ، ويلين بذلك حديثه .

والوصف بالتشدد أو بالاعتدال أو بالتساهل إنما يكون باعتبار الغالب من حال الناقد وأقواله وأحكامه على الرجال .

وذلك أن بعض المتشددين قد يعتدل أو يتساهل ، وبعض المُعتدلين قد يتشدد أو يتساهل ، وبعض المُتساهلين قد يتشدد أو يعتدل ، وإنما يُوصف الراوي بأحد هذه الأوصاف باعتبار الأغلب الأعم من أحكامه ، ولذلك كان التعامل مع أحكام العلماء على الرواة عسِر ، ولا يكمُل له إلا القليل من علماء هذا الفن . وقد أدرك العلماء خطورة التشدد في هذا الباب لمنافاته العدل والإنصاف وحذَّروا من الوقوع فيه .

قال الحافظ ابن حجر : وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل ، فإنه إن عدّل أحداً بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت فيُخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب ، وإن جرح بغير تحرزٍ أقدم على الطعن في مسلمٍ بريء من ذلك ووسمه بميسم سوءٍ يبقى عليه عاره أبداً .

فإذا تشدَّد الناقد وجرح الراوي وردَّ روايته لوقوع خطأٍ قليلٍ منه فلن يسلم له من الرواة أحد فمن ذا يسلم من الخطأ .

قال وكيع : ومن يسلم من الغلط ؟ .

وقال ابن المبارك : من ذا سلم من الوهم ؟ .

وقال يحيى بن معين : لست أعجب ممن يُحدِّث فيُخطئ وإنما أعجب ممن يحدث فيُصيب .

وقال الإمام الذهبي مخاطباً للعقيلي وهو أحد المتشدِّدين في هذا الباب : أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابع عليه ؟ ... حتى قال : ثم ما كل من فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يُقدح فيه بما يُوهِن حديثه ولا من شَرْط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ .

وقال ابن حجر : لو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يُذكر في الضعفاء لما سلِم من المحدثين أحدٌ لاسِيَّما المُكثر منهم .

وقال أحمد بن حنبل : من يعرى من الخطأ والتصحيف .

ومن خطورة التشدد أنه يجعل قول صاحبه ساقطاً ، وحكمه مردوداً مع إمامته وديانته .

قال الإمام السخاوي : ولوجود التشدد ومقابله –أي التسامح– نشأ التوقف في أشياء من الطرفين ، بل رُبَّما رُدَّ كلام كل من المعدل والمجرح مع جلالته ، وإمامته ، ونقده ، وديانته إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل أو لتحامله .

الأسباب الحاملة لبعض العلماء على التشدد

التشدد نوعان :

النوع الأول : تشددٌ عام بحيث يكون الناقد مُسرفاً متعنِّتاً في جرح جميع الرواة ولهذا التشدد أسباب كثيرة من أهمها :

١– الطبيعة البشرية التي تغلُب على الناقد بحيث يميل طبعه إلى التشدد ، وينفر من التساهل والاعتدال ، ولله في خلقه شؤون ، وما أحسن تعبير الإمام الذهبي عن المتشدد بأنه : حاد النفس .

٢- المبالغة في الحرص على صيانة السنة ، ورد الضعيف ، ونفي المكذوب ، والأخذ بالأحوط بحيث يحمله الحرص على ذلك على تجريح الرواة بالقليل من الوهم أو النسيان أو الوقوع في الذنب والخطأ ، فلا يكاد يُوثِّق أحداً ، ومن ذا يسلم من الخطأ ؟ .

٣- عدم معرفة الراوي معرفةً شخصية فيقبل ما نقل إليه عنه من غير بحثٍ وتدقيق مع إساءةٍ للظن به والبناء على القرائن المُتوهَّمة ، ومثال ذلك : رد الحكم بن عتيبة لحديث زاذان فلما سُئِل عن ذلك قال : كان كثير الكلام فبنى على كثرة كلامه كثرة وقوع الخطأ منه .

قال السخاوي : ولعله استند إلى ما رُوي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قال : " من كثر كلامه كثر سقطه ، ومن كثر سقطه كثرت ذنوبه ، ومن كثرت ذنوبه فالنار أولى به " .

قال السخاوي : وهذا ليس بلازم ولا مطرد ، ولا بمثله تُرد أحاديث الرواة .

٤- عدم معرفة ما يُصيِّر الراوي مجروحاً مردود الرواية فيجرحه الناقد الورع بما لا يُجرح الرواة بمثله ، أو يُرتِّب على فعله ما لا يلزم سُئل شعبة بن الحجاج لم تركت حديث فلان ؟ قال : رأيته يركض على برذون فتركته ، ومن المعلوم أن الرواة لا يُجرحون بمثل هذا ، ولعل شعبة فهم مما رآه أن فيه شيئاً من الكبر وهذا ليس بلازمٍ مطلقاً .

النوع الثاني : من التشدد هو : التشدُّد الخاص بحيث يكون الناقد معتدِلاً مُنصِفاً مع الرواة إلا مع رواة مخصوصين ببلد أو صفة ، والسبب وراء ذلك هو : نوعٌ من الهوى يجعل الناقد يبغض أهل بلدٍ معين – كالجوزجاني مع أهل الكوفة – أو يتحامل على أتباع مذهبٍ معين – كنعيم بن حماد مع أهل الرأي – أو اعتقادٍ معين – كابن خراش وابن عقدة مع أهل السنة – فيحمله هذا البغض أو هذه المخالفة على التشدد في جرحهم .

قال الإمام الذهبي : وقد يكون نَفَسَ الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك .

قال ابن حجر مبيناً أسباب الخطأ في الجرح : والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالمٌ من هذا غالباً ، وتارةً من المخالفة في العقائد ، وهو موجود قديماً وحديثاً.

وقال الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي : واعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض البلاد ، أو بعض المذاهب ، لا في جرح الكل ، فحينئذٍ يُنقَّح الأمر في ذلك الجرح .

عنوان المحاضرة : أهم المؤلفات في الجرح والتعديل

أدرك العلماء أهمية التصنيف في أحوال الرجال وبيان مراتبهم من حيث الجرح والتعديل حتى قال ابن الصلاح عن هذا النوع :

إنه من أجلِّ نوعٍ وأفخمه فإنه المرقاة إلى معرفة صحيح الحديث من سقيمة .

ولذلك فقد لقي هذا العلم عناية فائقة من أئمة الحديث قديماً وحديثاً ، فصنفوا فيه التآليف الكثيرة التي تكلموا فيها على الرواة مما شاهدوه من أحوالهم أو ما نقلوه من الكلام في صفاتهم عن أئمة هذا العلم.

وقد تنوَّعت مناهج تلك المصنفات وانقسمت إلى ثلاثة أقسام .

القسم الأول : كتب أفردت الثقات بالذكر والثقات هم : الذين أجمع العلماء على توثيقهم ، أو الذين اختُلف فيهم اختلافاً يسيراً ، وهم أقرب إلى التوثيق منهم إلى التجريح ، ومن أهم مؤلفات هذا القسم :

١. كتاب : " الثقات " للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي ، وقد ذكر فيه الثقات فقط وفق اصطلاحه الخاص ، فإنه كان يرى أن الراوي إذ لم يكن مجروحاً أو فوقه أو دونه في السند مجروح ولم يرو منكرًا فهو ثقة ، ولذلك فهو يوثِّق المجهول إذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ، ولم يرو منكراً ، ولا شك أن هذا تساهل في هذا الفن ، ولذلك عدَّه العلماء من المتساهلين في التوثيق ، وهذا الاصطلاح خاص بابن حبان فقط ، فينبغي التنبه له عند التعامل مع هذا الكتاب

٢. كتاب : " تاريخ الثقات " لأحمد بن عبد الله العجلي ، وهو كتاب متوسط الحجم مرتب على الطبقات ، وقد رتبه الحافظ نور الدين الهيثمي على حروف المعجم ، ثم أضاف إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني بعض الفوائد الهامة ، وقد اتَّسم منهج العجلي في هذا الكتاب بالإيجاز والاختصار ، وقد بلغت جملة التراجم التي ذكرها ألفان ومائة وستة عشر (٢١١٦) ترجمة .

٣. كتاب : " تذكرة الحفاظ " للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي ترجم فيه الذهبي لكل من بلغ مرتبة الحافظ ، قال في مقدمته : هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى

اجتهادهم في التوثيق والتضعيف ، والتصحيح والتزييف ، وقد بلغ جملة من ذكرهم في هذا الكتاب ألف ومائتان واثنتا عشرة (١٢١٢) ترجمة .

القسم الثاني : كتب أفردت الضعفاء بالذكر وهي كثيرة جداً من أهمها :

١. كتاب : " الضعفاء الصغير " للبخاري ، وهو كتاب صغير الحجم مرتب على حروف المعجم ، ويحتوي على أربعمائة وثمانية عشر (٤١٨) ترجمة .

٢. كتاب : " الضعفاء المتروكون " للنسائي ، وهو كتاب متوسط الحجم مرتب على الحروف ، احتوى على ستمائة وخمس وسبعين (٦٧٥) ترجمة .

٣. كتاب : " الضعفاء المتروكون " للدراقطني ، وهو مرتب على حروف المعجم ، احتوى على ستمائة واثنتين وثلاثين (٦٣٢) ترجمة .

٤. كتاب : " الكامل في الضعفاء " لابن عدي ، وقد جمع فيه ابن عدي ما سبقه من التآليف ، وأضاف إليها أشياء لم يسبق إليها ، وأورد فيه كل من تكلم فيه ولو لم يكن الكلام فيه مؤثراً ، ولذلك عده كثير من العلماء من المتشددين في الجرح ، وقد ذكر في ترجمة كل راو حديثاً أو أكثر من مناكيره وغرائبه .

٥. كتاب : " ميزان الاعتدال في نقد الرجال " للإمام الذهبي ، وهو من أفضل الكتب في هذا الفن ، اعتمد فيه الإمام الذهبي على كتاب : " الكامل لابن عدي " ، وسار على منهجه في إيراد كل من تُكلم فيه ولم لم يكن الكلام فيه مؤثراً ، ولكنه ينبه على ذلك ، وقد تعقب ابن عدي وشنَّع عليه في مواطن كثيرة لأنه أورد في كتابه من الثقات والحفاظ ما لا يناسب موضوع الكتاب ، وهو كتاب كبير اشتمل على أحد عشر ألفاً وثلاثة وخمسين (١١٠٥٣) ترجمة .

٦. كتاب : " المغني في الضعفاء " للذهبي أيضاً ، جمع فيه الذهبي كل من تُكلم فيه من الرواة باختصار شديد فيسَّر على القارئ البحث عن الضعفاء مع تفرده بفوائد ليست في غيره ، وهو كتاب متوسط الحجم ، وقد احتوى على سبعة آلاف وثمانمائة وخمسة وخمسين (٧٨٥٥) ترجمة .

٧. كتاب : " لسان الميزان " للحافظ ابن حجر العسقلاني ، أورد فيه ابن حجر من ذكرهم الذهبي في كتابه : " ميزان الاعتدال " ولم يذكره ابن حجر في كتابيه : " تهذيب التهذيب " و " تقريب التهذيب " فيذكر كلام الذهبي في الميزان أولاً ثم يؤيده أو ينقده أو يستدرك عليه ، وهو كتاب كبير الحجم اشتمل على أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وأربعين (١٤٣٤٣) ترجمة .

القسم الثالث : كتب جمعت بين الثقات والضعفاء ، وقد ألف العلماء في هذا القسم كتباً كثيرة في غاية من الأهمية من أشهرها :

١. كتاب : " الجرح والتعديل " للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وهو من أجل كتب هذا الفن ، وأوسعها ، وأغزرها فائدة ، وأوثقها صلة بنقد الرجال ، اعتمد فيه مؤلفه على أقوال أئمة هذا الفن خاصة والده أبو حاتم الرازي ، وهو كتاب كبير احتوى على ثمانية عشر ألفاً وخمسين (١٨٠٥٠) ترجمة .

٢. كتاب : " التاريخ الكبير " للإمام محمد بن إسماعيل البخاري جمع فيه البخاري أسماء رواة الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألف راوٍ ما بين رجل وامرأة ضعفاء وثقات .

وقد ألفه الإمام البخاري وهو ابن ثماني عشرة سنة تجاه قبر الرسول – صلى الله عليه وسلم – في الليالي المقمرة .

قال التاج السبكي : إنه لم يُسبق إليه ، ومن ألف بعده في التاريخ أو الأسماء أو الكنى فعيال عليه . رتبه على حروف المعجم لكنه بدأ بالمحمدين لشرف النبوة .

٣. كتاب : " الطبقات الكبرى " للحافظ ابن سعد ، وهو من أوثق المصادر التاريخية في علم الرجال خصص جانباً منه في بدايته للحديث عن سيرة الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، ثم ذكر الصحابة ، وقسمهم إلى ثلاث طبقات ، وجعل السبق إلى الإسلام هو الأصل ، ثم ذكر التابعين ، وقسمهم إلى طبقات باعتبار المدن ولذلك يصعب التمييز فيه بين التابعين وأتباعهم ومن بعدهم ، ثم جعل قسماً خاصاً للنساء .

٤. كتاب : " الكمال في أسماء الرجال " للحافظ عبد الغني المقدسي اقتصر فيه مؤلفه على رجال الكتب الستة فقط ، وقد تبعه في هذا كثير من العلماء ، وحذوا حذوه ، واعتنوا بكتابه عناية تامة ، واستدركوا عليه أشياء في كتابه ، ومن أهم الكتب التي ألفت عليه :

٥. كتاب : " تهذيب الكمال في أسماء الرجال " للحافظ أبي الحجاج المزي هذب فيه كتاب " الكمال " ، واستدرك عليه ما فاته ، واستوفى البحث فيه في كل راوٍ فجاء كتاباً حافلاً ضخماً لم يصنف مثله .

٦. كتاب : " تهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر العسقلاني لخص فيه كتاب : " تهذيب الكمال " ، وأضاف إليه فوائد زادها على الكتاب الأصل فجاء في ثلث حجم الأصل ، وقد بلغت تراجمه تسعة آلاف وخمسمائة وثلاث وتسعون (٩٥٩٣) ترجمة .

٧. كتاب : " تقريب التهذيب " لابن حجر العسقلاني أيضاً لخص فيه كتابه : " تهذيب التهذيب " ، وأتى فيه بنتائج البحث في كل راوٍ بكلمة واحدة غالبا ، كما استعمل الرموز لذكر الكتب التي تروي له ، وقسم الرواة إلى طبقات ، وهذا الكتاب في غاية الأهمية والفائدة لطالب الحديث ، وهو كتاب متوسط الحجم لا يستغنى عنه باحث .

أهم المؤلفات في قواعد الجرح والتعديل

صنف العلماء في قواعد الجرح والتعديل تآليف نافعة من أهمها :

١. مقدمة كتاب : " الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم الرازي .

٢. كتاب : " أربع رسائل في علوم الحديث " ، ويشتمل هذا الكتاب على أربع رسائل مهمة متعلقة بالجرح والتعديل وهي : " قاعدة في الجرح والتعديل " للإمام السبكي ، و " قاعدة في المؤرخين " للإمام السبكي أيضا ، وقد ذكرهما الإمام السبكي في كتابه : " طبقات الشافعية الكبرى " في ترجمة : أحمد بن صالح المصري وذلك لمناسبة ذكره فيها ما قيل فيه من طعن لا يُلتفت إليه ، ورسالة : " المتكلمون في الرجال " للإمام السخاوي ، والتي ذكرها السخاوي في كتابه : " فتح المغيث بشرح ألفية الحديث " ، ورسالة : " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

" للإمام الذهبي ، وقد اعتنى بهذه الرسائل وجمعها في كتاب واحد وعلق عليها الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة ، فصار كتاباً نفيسا سماه : " أربع رسائل في علوم الحديث " .

٣. كتاب : " الرفع والتكميل في الجرح والتعديل " للإمام اللكنوي الهندي ، وهو كتاب نفيس جداً ، وفي غاية الفائدة ، وقد حققه ، وعلق عليه ، وزاده حسناً وفائدة الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة ، وهو من أفضل ما كتب في هذا الموضوع.

موقف العلماء من أحكام المتساهلين في الجرح والتعديل

حذَّر العلماء من التساهل في باب الجرح والتعديل مخافة أن يؤدي التساهل إلى الوقوع في الكذب ، لأنه قد يكون وسيلةً لتوثيق الضعيف وقبول رواياته .

قال ابن حجر : وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل ، فإنه إن عدَّل أحداً بغير تثبُّت كان كالمثْبِت حُكْماً ليس بثابت فيُخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب.

فالمتساهلون لا يُؤخذ بأحكامهم في الرواة ، خاصةً إذا انفردوا إلا بعد البحث والتحرِّي والنظر في أقوال الأئمة المعتدلين فيهم .

قال الإمام السخاوي : ولوجود التشدد ومقابله – أي التسامح – نشأ التوقُّف في أشياء من الطرفين ، بل رُبَّما رُدَّ كلام كلٍ من المُعدِّل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته .

القاعدة الأولى: عدم قبول الجرح فيمن ثبتت عدالته

هناك جماعةٌ من العلماء ثبتت عدالتهم ، وكثُر مادحوهم ، وقُبِلت أحاديثهم ، واجتمع الناس عليهم فكانت رتبتهم أرفع من أن يُسئل عنهم العلماء نظراً لشهرة عدالتهم ، واستفاضة إمامتهم ، وأمثلة ذلك كثيرة :

سُئل يحيى بن معين عن عبيدة السلماني فقال : ثقة لا يُسئل عنه .

وسُئل عن مسروق فقال : ثقة لا يُسئل عنه

القاعدة الثانية: وجوب صيانة أعراض المسلمين

الأصل المفهوم من قواعد الشرع : صيانة الأعراض بتحريم الخوض فيها ، وأن الكلام في الرواة إنما أُجيز للضرورة ، ولمصلحة الشريعة ، فمن لم تكن له رواية ، ولم تكن هناك مصلحة شرعية من ذكر عيوبه ونقائصه حرُمت غِيبته للأدلة القاضية بتحريم الخوض في أعراض المسلمين .

قال الحافظ السخاوي : قد شغف جماعة من المتأخرين ... بذكر المعائب ولو لم يكن المعاب من أهل الرواية وذلك غيبة محضة ، ولذا تعقَّب ابن دقيق العيد : ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله : إذا لم يُضطَّر إلى القدح فيه للرواية لم يجُز .

القاعدة الثالثة: وجوب نقل أقول المجرحين والمعدلين معا

لا ريب أن كل إنسان – عدا الأنبياء – عنده حقٌ وباطل ، وفيه خيرٌ وشر ، فيذكر وينسى ، ويعلم ويجهل ، فلكل بشرٍ أخطاؤه ، ولكل عالمٍ هفواته ، ولكل جوادٍ كبوة ، ولكل سيفٍ نبوة .

قال سعيد بن المسيب : ليس من شريفٍ ، ولا عالمٍ ، ولا ذي فضل – يعني غير الأنبياء – إلا وفيه عيب ، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تُذكر عيوبه ، فمن كان فضله أكثر من نقصه وُهِب نقصه لفضله .

وقال عبد الله بن المبارك : إذا غلبت محاسن الرجل – على المساوئ – لم تُذكر المساوئ ، وإذا غلبت المساوئ على المحاسن لم تُذكر المحاسن.

القاعدة الرابعة: ليس كل جرحٍ صدر من ناقدٍ معتمداً مقبولاً

يجب قبل اعتماد جرح الناقد في الراوي أن نتأكَّد من معرفته بمدلولات الألفاظ خاصةً الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عُرف الناس ، وقد تكون في بعض الأزمنة مدحاً ، وفي بعضها ذماً . كما يجب تفقُّد حال الناقد في العلم بالأحكام الشرعية لأنه ربما ظن الحلال المباح حراماً فجرح به .

ولهذه العِلَّة اشترط العلماء عند جرح الثقة بيان أسباب الجرح ليُنظر فيها هل تستوجب رد روايته ، والطعن في عدالته أم أن فيها مبالغة ومجازفة ، وعدم وضع الأمور في نصابها .

ولقد تبيَّن للعلماء من خلال جرح النقاد للرواة أن الناقد قد يجرح بما لا ينبغي أن يُجرح به .

ولذلك اشترطوا بيان أسباب الجرح خاصةً عند جرح الثقة .

فتأمَّل هذه القاعدة مع القاعدة الأولى يتضح لك الأمر بجلاء .

وهاهي أمثلة لجرح بعض النقاد للرواة بما لا ينبغي أن يكون جرحاً .

قال السخاوي : مما ينبغي أن يُتفقَّد : حاله في العلم بالأحكام الشرعية فربّ جاهلٍ ظن الحلال حراماً فجرح به ، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال .

وقال الشافعي : حضرت بمصر رجلاً مزكياً يجرح رجلاً فسُئل عن سببه وألح عليه فقال : رأيته يبول قائماً ، قيل : وما في ذلك ؟ قال : يرد الريح من رشاشه على يده وثيابه فيصلي فيه . قيل : هل رايته أصابه الرشاش وصلى قبل أن يغسل ما أصابه ؟ قال : لا ، ولكن أراه سيفعل

شروط الجارح والمُعَدِّل

١ – العلم والتقوى والورع والصدق

وهذه أخلاقٌ لازمة للعلماء عموماً وللمجرحين والمعدلين على وجه الخصوص .

قال الذهبي : الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع .

وقال أيضاً : الكلام في الرواة يحتاج إلى ورعٍ تام ، وبراءةٍ من الهوى والميل ، وخبرةٍ كاملة بالحديث ، وعلله ، ورجاله .

وقال الذهبي أيضاً : حقٌ على المُحدِّث أن يتورَّع فيما يُؤدِّيه ، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير العارف – الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم – جهبذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة ، والسهر ، والتيقُّظ ، والفهم مع التقوى والدين المتين ، والإنصاف ، والتردد إلى العلماء ، والإتقان وإلا تفعل

فدع عنك الكتابة لست منها ** ولو سوَّدت وجهك بالمداد

فإن أنست من نفسك فهماً ، وصدقاً ، وديناً ، وورعاً وإلا فلا تفعل ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى أو لمذهب فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك .

وقال ابن حجر : تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف وينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدلٍ متيقظ .

وقال الدكتور عصام البشير : ففي هذا دلالة على أن من لم يؤنس فيه صفة العدل ، والصدق ، والديانة لا يكون أهلاً للخوض في الرجال تجريحاً وتعديلاً ، ولهذا لما كان الأئمة قائمين بهذه الصفة حق القيام سلم لهم قولهم واستُنِد إلى حكمهم ، ويدخل في معنى العلم : العلم بالأحكام الشرعية .

قال السبكي : ومما ينبغي أن يُتفقَّد أيضاً : حاله في العلم بالأحكام الشرعية فرُبَّ جاهلٍ ظن الحلال حراماً فجرح به ، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضَح الحال .

٢- مجانبة الهوى والعصبية والغرض الفاسد

بحيث يكون الجارح والمُعدِّل عادلاً عند الكلام على مخالفيه في العقيدة أو المذهب ، وأن يكون التوثيق والتضعيف مقروناً بطلب المثوبة من الله ، واحتساب الأجر عنده ، فيكون خاصاً لله وحده غير مشوبٍ بنيَّةٍ أخرى كاكتساب وُدِّ من يوثِّقه ، أو الحصول على مصلحةٍ خاصة ، أو لمودةٍ قريبة .

ولذلك ينبغي أن لا يحمله على التجريح هوى جامح ، أو رغبة ذاتية ، أو خلاف في الرأي ، أو حسد ، أو نحو ذلك ، وكل ذلك إن وقع دلالة على عدم الإنصاف ، وهو نوع من بخس الناس أشيائهم ، وهو مناقض لقوله تعالى : { وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ } .

وقال عبد العلى اللكنوي : لا بد للمزكي من أن يكون عادلاً ، عارفاً بأسباب الجرح والتعديل ، وأن يكون مُنْصِفاً ، ناصحاً لا أن يكون مُتعصِّباً ، ومُعْجَباً بنفسه ، فإنه لا اعتداد بقول المُتعصِّب " .

قال ابن حجر عند تحذيره من التساهل في الجرح والتعديل : والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى والغرض الفاسد ، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً ، وتارةً من المخالفة في العقائد ، وهو موجودٌ كثيراً قديماً وحديثاً ، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك .

وقال السبكي : الجارح لا يُقبل منه الجرح وإن فسَّره ... إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حاملٌ على الوقيعة في الذي جرحه ، من : تعصُّبٍ مذهبي ، أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء.

وقال الرافعي : ينبغي أن يكون المُزكُّون بُرآء من الشحناء والعصبية في المذهب خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق ، وقد وقع هذا لكثيرٍ من الأئمة جرحوا بناءً على مُعتقدهم وهم المُخطئون والمجروح مصيب ، كقدح الدارقطني في أبي حنيفة ، والسبكي في الذهبي ، وابن منده في أبي نعيم .

٣- المعرفة بأسباب الجرح والتعديل

ربما فعل الراوي أمراً ظنه العالم جرحاً فرد به روايته ، وأسقط عدالته ، وضعف حديثه ، ومثله لا يستحق أن يضعف به ، ولذا كان شرطاً للعالم أن يعرف أسباب الجرح والتعديل التي يعتد بها العلماء .

قال ابن حجر : إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به.

وقال : تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف .

وقال البدر بن جماعة : من لا يكون عالماً بالأسباب لا يقبل منه جرح ولا تعديل لا بالإطلاق ولا بالتقييد .

ولقد جرح بعض العلماء بعض الرواة فلما سئلوا عن سبب هذا الجرح ذكروا أشياء لا ينبغي أن يجرح بها .

٤- الخبرة بمدلولات الألفاظ وعادات الناس ولغات العرب

فقد يكون للفظ معنىً عُرفياً يختلف باختلاف عُرف الناس فيكون في بعض الأزمنة مدحاً وفي بعضها ذماً ، وهذا أمر شديد لا يدركه إلا فقيه بالعلم ، ولقد فطن بعض العلماء قديماً لهذا الأمر فنقل ابن حجر في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس عن الطبري أنه قال : ومن ثبتت عدالته لم يُقبل فيه الجرح ، وما تسقط العدالة بالظن ، وبقول فلان لمولاه : لا تكذب عليَّ وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي وجَّهه إليه أهل الغباوة ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب.

وقد علَّق الشيخ ظفر التهانوي على هذا النقل قائلاً : فلابد لفهم كلام الجارحين من الوقوف على تصاريف كلام العرب .

ومن هذا الباب ما ذكره ابن حجر في ترجمة زيد بن وهب الجهني قال : وشذَّ يعقوب الفسوي فقال : في حديثه خلل كثير ثم ساق من روايته قول عمر – في حديثه – يا حذيفة بالله أأنا من المنافقين ؟ قال الفسوي : وهذا محال .

قال ابن حجر : هذا تعنت زائد ، وما بمثل هذا تُضعَّف الأثبات ، ولا تُردُّ الأحاديث الصحيحة ، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف ، وعدم أمن المكر ، فلا يُلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات.

فلابد من وضوح عبارات الجرح والتعديل حتى لا تكون سبباً في اختلاف العقول في فهمها واستيعابها أو المدارك في إدراكها ، وقد حكى ابن السبكي عن أبيه اشترط معرفة مدلولات الألفاظ والدقة فيها عند الترجمة للعلماء والمحدثين فقال موضحاً ضرر هذا الأمر :

وأن يكون حسن العبارة ، عارفاً بمدلولات الألفاظ ، حسن التصوُّر بحيث يتصور حين ترجمة الشخص جميع حاله ، ويُعبِّر عنه بعبارةٍ لا تزيد عنه ، ولا تنقص ، وأن لا يغلبه الهوى فيُخيِّل إليه هواه الإطناب في مدح من يحبه والتقصير في غيره ، وذلك بأن يكون عنده من العدل ما يقهر به هواه ، ويسلك معه طريق الإنصاف ، وإلاَّ فالتجرد عن الهوى عزيز إذ قد تحمل العبارة بين طياتها ذم وهي مدح ، وقد يكون ظاهرها المدح وفيها مكامن الذم .

٥ – المعرفة بالإصطلاحات الخاصة بالأئمة

فمن لا يعرف هذه الإصطلاحات قد يظن ما ليس بجرح جرحاً ، وما ليس بتعديل تعديلاً ولهذا كان من الضروري اللازم معرفة مقصود الأئمة بألفاظهم ، ومعرفة اصطلاحاتهم الخاصة في هذا

فقد يُظَنُّ أن قول ابن معين في الرواي : ليس بشيء تجريح قوي ، رغم أن ابن معين يطلق ذلك على الرواي إذا كان قليل الحديث دون أن يقصد بذلك جرحه .

قال ابن حجر في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري :

قال ابن معين : ليس بشيء .

ثم قال ابن حجر : احتج به الجماعة ، وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء يعني : أن أحاديثه قليلة جداً .

وكذلك إذا قال ابن معين في الراوي : لا بأس به ، أو ليس به بأس فإنما يعني أنه ثقة .

قال ابن أبي خيثمة : قلت ليحيى بن معين إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف ؟ قال : إذا قلت لك : ليس به بأس فثقة ، وإن قلت لك ضعيف فهو ليس بثقة ولا تكتب حديثه .

وإذا قال البخاري في الرواي : فيه نظر فإن ذلك يدل على أنه مُتَّهمٌ عنده وغيره لا يستخدم هذا اللفظ في ذلك .

قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي :

قال البخاري : فيه نظر ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً .

وقال الذهبي : قال البخاري : إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واهٍ .

وقال الحافظ العراقي : فلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه ، هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه .

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة عثمان بن فائد القرشي : قال البخاري : في حديثه نظر ، وقلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم .

ولاشك أن هذا بابٌ وعِر ، ومسلك صعب ، والاهتمام به واجب لأن التعميم فيه غالباً ما يكون منقوضاً ، والأمر يحتاج إلى تأنٍ وروية ، ودراسة واستقصاء .

عنوان المحاضرة: مراتب الجرح والتعديل وألفاظها

اصطلح المحدثون على استعمال ألفاظٍ يُعبِّرون بها عن وصف حال الراوي من حيث القبول والرد ، ويدُلُّون بها على المرتبة التي ينبغي أن يوضع فيها من مراتب الجرح والتعديل .

ولا شك أن معرفة هذه الألفاظ والمراتب في غاية الأهمية لطالب الحديث والباحث فيه ، لأنها الأداة التعبيرية التي تعرفنا صفة الراوي .

وقد كتب العلماء كثيراً في هذه الألفاظ ، واجتهدوا في تقسيمها ، وبيان منازلها ، وقد اصطلحوا على وضع مراتب للتعديل ، ومراتب للتجريح تعبر عنها ألفاظ خاصة بكل مرتبة .

مراتب التعديل والألفاظ الدالة على كل مرتبة

المرتبة الأولى : الصحابة وهي أعلى المراتب وأشرفها لأن الصحابة جميعاً عدول بتعديل الله عز وجل ورسوله – صلى الله عليه وسلم – لهم .

المرتبة الثانية : وهي أعلى مراتب التعديل وأرفعها عند المحدثين في الدلالة على التزكية وهي : ما جاء التعديل فيها بلفظ يدل على المبالغة ، أو عُبِّر عنه بأفعل التفضيل كقولهم :

فلان أوثق الناس ، أو : أضبط الناس ، أو : أثبت الناس ، أو : لا أحد أثبت منه ، أو : من مثل فلان ؟ ، أو : فلان لا يُسأل عنه ونحو ذلك .

المرتبة الثالثة : إذا كُرِّر لفظ التوثيق إما بإعادة نفس اللفظ كقولهم :

ثقة ثقة ، أو : حجة حجة ، أو : ثبت ثبت ونحو ذلك ، وإما مع تباين اللفظين كقولهم : ثقة ثبت ، أو : ثبت حجة ، أو: ثقة حجة ، أو : ثبت حافظ ، أو : ثقة متقن ونحو ذلك .

المرتبة الرابعة : إذا انفرد اللفظ الدال على التوثيق كقولهم :

ثقة ، أو ثبت ، أو حجة ، أو متقن ، أو إمام ، أو كأنه مُصحف ونحو ذلك .

المرتبة الخامسة : من قصُر عن المرتبة الرابعة قليلاً ويشيرون إليه بقولهم :

ليس به بأس ، أولا بأس به ، أو ما أعلم به بأساً ، أو صدوق ، أو محله الصدق ، أو إلى الصدق ما هو، أو صدوق يهم ، أو مأمون ، أو خيار الخلق ، أو متماسك ، أو فلان وسط ، أو مقارب الحديث ونحو ذلك .

المرتبة السادسة : من قصر عن الخامسة قليلاً وأشعر بالقرب من التجريح ، وهي أدنى مراتب التعديل ، وإليها الإشارة بقولهم :

صالح الحديث ، أو صدوق إن شاء الله ، أو أرجو أن لا بأس به ، أوصويلح ، أو مقبول ، أوليس ببعيد من الصدق ، أو يكتب حديثه ، أو يروي الحديث .

حكم مراتب التعديل

اتفق العلماء على أن:

١. **أصحاب المراتب الأربعة الأولى:** أحاديثهم صحيحة يُحتج بها ، وغالب أحاديثهم في الصحيحين.
٢. **اذا كان من المرتبة الخامسة:** فحديثه حسن لذاته ، وهو الذي يحسنه الترمذي ، ويسكت عليه أبو داود .
٣. **اذا كان من المرتبة السادسة:** فحديثه مردود ولا يحتج به إذا انفرد ؛لأن ألفاظ هذه المرتبة لا تشعر بالضبط فتكتب أحاديثهم وتختبر ، فإذا تعددت طرقها وكانت خالية من الضعف الشديد ارتقت إلى درجة الحسن لغيره .

مراتب التجريح والألفاظ الدالة على كل مرتبة

المرتبة الأولى : وهي أعلى مراتب الجرح وأقربها من التعديل ، وإليها الإشارة بقولهم :

فيه ضعف ، أو في حديثه ضعف ، أو ضُعِّف ، أو فيه مقال ، أو فيه لين ، أو ليس بذاك ، أو ليس بالقوي ، أو ليس بالمأمون ، أو ليس بحجة ، أو ليس بالحافظ ، أو تكلموا فيه ، أو طعنوا فيه ونحو ذلك .

المرتبة الثانية : وهي أسوأ من التي قبلها ويشيرون إليها بقولهم :

لا يُحتج به ، أو مضطرب الحديث ، أو له مناكير ، أو حديثه منكر ، أو ضعيف ونحو ذلك.

المرتبة الثالثة: وهي أدنى من التي قبلها ويشيرون إليها بقولهم :

مردود الحديث ، أورُدَّ حديثه ، أو ضعيف جداً ، أو واهٍ بمرة ، أو طرحوه ، أو مطروح الحديث ، أو ارم به ، أو لا يكتب حديثه ، أولاً تحل كتابه حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه ، أو ليس بشيء ، أولاً يساوي شيئاً ، أو لا يستشهد بحديثه ونحو ذلك .

المرتبة الرابعة : وإليها الإشارة بقولهم :

متهم بالكذب ، أو الوضع ، أو يسرق الحديث ، أو متروك الحديث ، أو تركوه ، أو ذاهب الحديث ، أو ساقط ، أو هالك أ، ولاً يعتبر به ، أو بحديثه ، أو مُجمعٌ على تركه ونحو ذلك .

المرتبة الخامسة : وهي خاصة بمن وصفه العلماء بالكذب ووضع الحديث فقالوا :

فلان كذاب ، أو يكذب ، أو وضاع ، أو وضع حديثاً ، أو دجال ونحو ذلك .

المرتبة السادسة : وهي أسوأ مراتب التجريح ويشيرون إليها بوصف الراوي بما يدل على المبالغة في الكذب كقولهم :

فلان أكذب الناس ، أو ليه المنتهى في الكذب ، أو هو ركن الكذب ، أو منبعه أ، و معدنه ونحو ذلك .

حكم مراتب التجريح

١. **أصحاب المرتبة الأولى والثانية :** يعتبر بأحاديثهم أي نبحث عن روايات تقويها فتصير مقبولة والعلماء يطلقون على هذا الحديث : الحسن لغيره ؛لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك وعدم منافاتها لها .
٢. **أصحاب المرتبة الثالثة والرابعة:** فحديثهم لا يحتج به ، ولا يستشهد به ، ولا يعتبر به ، ولا قيمة له ولا وزن
٣. **أصحاب المرتبة الخامسة والسادسة:** فلا تجوز رواية حديثهم مطلقاً إلا لبيان حالهم والرد عليهم .